

فيما أكدت حاجتها إلى الخبرات الكورية التجارة تطالب بـ ٨ تريليونات دينار لتأمين مواد البطاقة التموينية هذا العام



في مشاريع عمرانية أو التنسيق مع القطاع الخاص كون العراق أصبح بلداً آمناً ومستقراً إضافة إلى دعوتها للمشاركة في دورة معرض بغداد الدولي (٣٨) المقبلة.

وأكد بايكر بحسب البيان إمكانية تسجيل مكاتب فروع الشركات الكورية داخل العراق من خلال إيجاد ممثلين عن هذه الشركات في العراق ضمن تلك الفروع وذلك من خلال دائرة تسجيل الشركات في الوزارة ليتسنى لها الدخول في المناقصات التي تجريها الوزارة بشكل خاص والوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية الأخرى بشكل عام، والتي بدورها ستسهم في رفد الاقتصاد العراقي كل المساعدات للجهود الحثيثة التي يبذلها العراق في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، مشيراً إلى ان السفير الكوري أكد رغبة بلاده في مشاركة الشركات الكورية في مشاريع عمرانية واستثمارية، بالإضافة إلى الرغبة بإبداء الدعم للعراق في سعيه للانضمام لمنظمة التجارة العالمية في المراحل القادمة بعد تقديم العراق كل الملفات المطلوبة.

وأوضح البيان: ان السفير أعلن إنه سينظم لقاءات وزيرات لوزير التجارة مع عدد من رجال الأعمال الكوريين والشركات التجارية والصناعية الكورية التي تهتم بالشأن العراقي وذلك خلال زيارته لكوريا ضمن الوفد الحكومي الذي يرأسه رئيس الوزراء.

الى ذلك أكد خبير في التنمية الصناعية عامر الجواهري ان العراق يحتل المرتبة (١٧٣) دولياً في تسهيل عمل الشركات الاستثمارية. وقال الجواهري في تصريح للوكالة الإخبارية للأنباء: أن العراق يعاني من ضعف تنظيم وتنسيق تسجيل الشركات الراغبة في العمل و بات يحتل المرتبة (١٧٣) من أصل (١٨٣) دولة. وأضاف الجواهري: أن مشكلة القطاع التجاري تنظيمية وتسويقية وتعتمد على البيع والشراء وعلى الاستيراد والتوزيع وان المؤسسات التي تدعم القطاع التجاري داخل العراق ضعيفة مع وجود صعوبة في عملية التسجيل والروثين المعرقل. ودعا الجواهري الدوائر المسؤولة عن القطاع الخاص ان تقوم بدراسة حول أسباب تأخر عملية التسجيل وكيفية توفير فرص سهلة بالتعاون مع غرف تجارة بغداد وغرف تجارة المحافظات واتحادات الصناعات العراقية وكيفية إشاعة أخلاق تجارية تخدم المواطن.

حسن بايكر حاجة العراق إلى الخبرات الكورية في مجالات الإعمار والاستثمار وهي الآن مدعوة للمشاركة الفعالة في عمليات الأعمار والاستثمار.

وقال بيان للتجارة بحسب الوكالة الإخبارية للأنباء: وزير التجارة خير الله حسن بايكر مع السفير الكوري سوك يوم سارك بحث الزيارة المرتقبة لرئيس الوزراء نوري المالكي والوفد المرافق له إلى كوريا الجنوبية خلال الأيام المقبلة.

وأضاف البيان: ان بايكر أكد حاجة العراق إلى الخبرات الكورية في مجالات الإعمار والاستثمار وهي الآن مدعوة للمشاركة الفعالة في عمليات الإعمار والاستثمار التي يشهدها العراق سواء من خلال المشاركة

نوعية المواد المستوردة.

وتابع ان "وزارة التجارة قررت حصر عقود استيراد مادة الطحين ببلدان محددة هي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا بهدف تأمين نوعية طحين عالية الجودة".

مفيداً ان "الطحين المستورد يتم خلطه مع الطحين المحلي بنسبة ٢٥٪ قبل توزيعها على المواطنين".

ويشأن رداً مادة الرز التي يتم توزيعها ضمن البطاقة التموينية والتي يشكو منها المواطنون أوضح ان "الوزارة كانت تستورد في السابق الرز من فيتنام لكنها وقعت عقداً جديداً تقوم بموجبه باستيراد الرز من تايلاند ليتم توزيعه على المواطنين".

في غضون ذلك أكد وزير التجارة خير الله

ضعف ذلك المبلغ موضحاً انه إذا ما قامت الوزارة بتأمين ١٥ كيلو غراماً من المواد الغذائية بقيمة ٢٠ ألف دينار عراقي لـ ٣٢ مليون و٦٠٧ آلاف مواطن عراقي (عدد سكان العراق بحسب البطاقة التموينية) فإن المبلغ الإجمالي الذي تحتاجه الوزارة سيكون بين ٧,٥ إلى ٨ تريليونات دينار عراقي.

وأضاف بايكر ان الموضوع تم طرحه خلال اجتماع مجلس الوزراء مؤكداً ان المجلس أبدى موافقته على تخصيص تلك الميزانية للبطاقة التموينية من الميزانية التكميلية بعد الأشهر الستة الأولى من العام الحالي، مبيناً ان "وزارة التجارة العراقية بصدد مراجعة العقود التي أبرمتها مع دول عدة لاستيراد مواد البطاقة التموينية خلال العام الحالي لكن الوزارة بحاجة إلى

بغداد/ المدى الاقتصادي

قالت وزارة التجارة إنها بحاجة إلى ٨ تريليونات دينار بما يعادل (٦,٥ مليار دولار أميركي) لتأمين مواد البطاقة التموينية للمواطنين خلال العام الحالي، مشيراً إلى ان الوزارة بصدد مراجعة العقود التي أبرمتها مع دول عدة لاستيراد مواد البطاقة التموينية منها.

وقال وزير التجارة خير الله حسن بايكر لوكالة كردستان للأنباء (أكانيوز) إن وزير التجارة السابق كان قد طالب بتخصيص أربعة تريليونات دينار عراقي لتأمين مواد البطاقة التموينية لـ ٣٢ مليون مواطن عراقي خلال العام الحالي لكن الوزارة بحاجة إلى

مادة اعلانية الاقتصاد العراقي يحاول الارتقاء إلى مستوى الاستقرار ويفتح أبواب الاستثمار الأجنبي

على الرغم من التحديات التي يواجهها العراق والمواطن العراقي في شتى مجالات الحياة وعلى وجه التحديد التحديات الأمنية، فإن العراق في ذات الوقت يحاول تسليق سلم الارتقاء إلى مستوى الاستقرار الاقتصادي ليتعافى من تركة الماضي الثقيلة والديون التي ضربته بالصميم على مدى عقود طويلة. صحيح أن العراق من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والمعادن ويمتدع بأرض خصبة اكتسب البلد اسمه من كثرة العروق المتشابكة في أرضه، ولكن هذا لا يجعله من الدول الغنية التي تتمتع باقتصاد مستقر، حيث أن سوء التخطيط والإدارة والفساد الذي امتد لسنوات طويلة لم يساهم في استقرار الاقتصاد، بل على العكس قد أوقف عجلته أو ربما جعلها تدور إلى الخلف.

اليوم وبعد تحرير العراق، بدأت عجلة الاقتصاد العراقي تدور بتسارع محدود إلى أمام من خلال الخطط الذكية والفهم العصري لمتطلبات ومتطلبات وشروط تحقيق الاقتصاد المستقر بالاعتماد على المصادر المتاحة وفتح جميع أبواب الاستثمار الأجنبي، لتتوفر جميع المصادر العالمية التي من شأنها العسل على تحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية لآبناء الشعب العراقي من خلال توفير فرص العمل للجميع.

وقد أصبح ذلك أمراً ملموساً من خلال دخول شركات الاتصالات والشركات الأخرى واستثماراتها في مجال توفير خدمات الاتصالات والهواتف المحمولة والأجهزة المنزلية الحديثة وحتى السيارات وأسعار معتدلة، والتي يقطنها اليوم تقريبا كل بيت عراقي، بعد ان ارتفعت القدرة الشرائية لدى المواطن العراقي سواء كان موظفاً في القطاع الحكومي أو القطاع العام والخاص وحتى لآبناء القوات المسلحة.

ولا يقتصر دور الاقتصاد على الاستثمار في توفير المواد الاستهلاكية فحسب، بل ان هيئة الاستثمار تعمل بحسب خطة النهوض باقتصاد العراق على مختلف موارد الاستثمار، ففي ١٢ نيسان/ ابريل أعلنت هيئة الاستثمار عن تفافؤها مع عشر شركات عالمية لإنشاء مليون وحدة سكنية في عموم المحافظات العراقية، مؤكدة ان حصص العاصمة من الوحدات السكنية ستكون ٢٢٤ ألف وحدة.

وبهذا الصدد قال السيد سامي الاعرجي رئيس هيئة الاستثمار الوطني: إن ١٤٠٠ شركة محلية وعالمية من جنسيات مختلفة، قدمت عرضاً لإنشاء مليون وحدة سكنية ضمن مشروع الإسكان الوطني الذي سيبلغ على مساحة ٨٠ ألف دويم.

وأوضح الاعرجي قائلاً: إن الخطة الخمسية للعراق والتي تمتد من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٤، تتضمن بناء مليوني وحدة سكنية، منها مليون وحدة سيتم بناؤها ضمن المشروع الوطني للإسكان إن مشروعا مثل هذا سيساهم بشكل كبير ليس فقط في إسكان المواطنين العراقيين، وإنما سيوفر الكثير من فرص العمل للمواطنين فضلاً عن الدخل المادي الذي سيحدث على أصحاب الأعمال المحليين الذين سيوفرون مواد البناء لهذه بكل ملحقاتها من القطع الكهربائية والأسلاك والمواد الصحية مثل أنابيب المياه والأقفال وغير ذلك، وهكذا فإن مثل هذه المشاريع تعد مكملاً مضافاً في نتائجه الإيجابية من حيث تسكين المواطن وتوفير فرص العمل ورفع الدخل المحلي.

لان في معظم مناطق العراق لا يتم قياس استهلاك المياه المنزلي. وأكدت وزارة الموارد المائية أن تقرير الأمم المتحدة بشأن جفاف المياه بحلول عام ٢٠٤٠ مهم للغاية لكن الأرقام التي وردت فيه مبالغه ولا تستند لمعلومات دقيقة.

ويرى مختصون بشؤون المياه ان سياسة النظام السابق المتبعة بعدم دخول العراق مع دول جواره في اتفاقيات مائة دفعت هذه الدول إلى استخدام أساليب مضغط على الحكومة العراقية من اجل تحقيق مصالح هذه الدول في العراق.

وطالبت وزارة الموارد المائية العراقية في ايلول/سبتمبر الماضي الدول العربية بضرورة التنسيق فيما يتعلق بإجراء المشاورات بينها قبل الشروع في تنفيذ المشاريع المائية على الأنهر الدولية المشتركة. وبالرغم من هطول الأمطار خلال الأيام الماضية، لا يزال العراق يعاني من موجة جفاف بسبب شحة الأمطار منذ أكثر من عامين، إضافة إلى قلة منسوب مياه الأنهر التي تدخل الأراضي العراقية ولاسيما من نهري دجلة والفرات.

ويحثل العراق، تركيا وسوريا وإيران مسؤولية نقص مناسب مياه الأنهر الداخلة إليه بسبب إقامتهم مشاريع اروائية وزراعية عليها

مصادر: اتفاقات مع سوريا وتركيا لزيادة منسوب مياه الفرات

وتابع ان "العراق يعاني من مشكلة كبيرة في توفير سدود الخزن اذ اغلبها تم تشييدها في ثمانينيات القرن الماضي ولم يجر عليه أي تطوير وتطوير يتناسب ومستوى الأمطار".

من جانب آخر قال الخبير السابق في منظمة اليونامي والمعني بشؤون المياه في العراق عبد المهدي الصمدي ان العراق يفقد إلى سدود ثانوية تنتشر قرب نهري دجلة والفرات ويعتمد فقط على سدود كبيرة بحاجة إلى طاقة استيعابية كبيرة لياه الأمطار".

وبين أن هناك مشاكل كبيرة تتعلق بعدم وجود إستراتيجية خزن مركزية تشتمل عليها وزارة الموارد المائية كما ان اغلب السدود تعمل وفق تشغيل مختلف ولم تدخل المنظومة الالكترونية لها.

واشار إلى أن "هناك مشاكل كبيرة تتعلق بالبيات توزيع الحصص المائية اذ تفقد الأنهر المقاييس العالمية للتوزيع على طول نهري دجلة والفرات ويتم عبرها قياس كل محافظة ما الذي صرفته من المياه".

من جانب آخر قال المدير العام لتشغيل المشاريع في وزارة الموارد المائية علي هاشم ان الوزارة ستضع خطة جديدة لخزن المياه التي تساقطت خلال الأيام الماضية والتي رفعت الخطر عن وقوع العراق في جفاف خلال الموسم الزراعي المقبل

بغداد/ المدى الاقتصادي

وكان المسؤولون العراقيون يضغطون لسنوات عديدة على سوريا وتركيا من أجل توقيع اتفاقيات تحدد حصص مياه ثابتة للعراق من هذين النهرين، لكن لم يتم التوصل إلى أي اتفاق.

وذكر الأمين العام لمجلس الوزراء علي العلق، أن العراق قد يواجه المزيد من المشكلات المرتبطة بالمياه والتحديات والتحديات إن لم يحصل على حصته العادلة من المياه مضيفاً أن البلاد تواجه تحديات كبيرة في الحفاظ على الأراضي الزراعية والأراضي الرطبة.

الى ذلك طالب عدد من الخبراء بشؤون الخزن المائي، ووزارة الموارد المائية بضرورة استخدام النماذج الحديثة والمتطورة في عملية خزن مياه الأمطار التي تساقطت مؤخراً.

وقال الخبير دريسي وعضو منظمة دجلة المحلية المعنية بمتابعة المتغيرات المناخية التي تطرأ على نهر دجلة كمال علاء وكالة كردستان للأنباء (أكانيوز) إن وزارة الموارد المائية مطالبة بتوفير أجواء خزن متميزة للسدود لياه الأنهار التي تساقطت مؤخراً على نهر دجلة".

وأضاف ان "نسيمة ما سقط من المياه في اليومين الأخيرين عادل مجموع الأمطار التي سقطت خلال الموسم الجاري".

تجدد الحكومة جهودها للتوصل إلى اتفاقات مع سوريا وتركيا لزيادة منسوب المياه في نهر الفرات الذي يتدفق من هذين البلدين إلى العراق الذي يعتمد عليه اعتماداً كبيراً في الزراعة وتوليد الكهرباء.

ويقول المسؤولون إن تركيا وافقت مبدئياً على زيادة منسوب المياه في النهر للسماح للعراق بإعادة تنشيط محطة حديثة للطاقة الكهرومائية التي تنتج ٤٠٠ ميغاواط.

وقال المتحدث باسم وزارة الكهرباء مصعب الخريص، إن الاتفاق المقرر الانتهاء منه في غضون شهرين، يمكن أن يكون جزءاً من اتفاقية أكبر مع تركيا لاستيراد ٢٠٠ ميغاواط من الكهرباء.

وسيتوجه وفد عراقي إلى سوريا في وقت لاحق هذا الأسبوع في محاولة للتوصل إلى اتفاق مائل.

وكانت مستويات المياه في نهر الفرات قد انخفضت في السنوات الأخيرة لأن معدلات سقوط الأمطار كانت أقل من المتوسط وبسبب بناء السدود في تركيا وسوريا.

وينتج العراق حوالي ٧٥٠٠ ميغاواط بوميا، أي أقل من نصف الطلب الحالي. وقد أجبر انخفاض منسوب المياه بنهري دجلة والفرات بعض محطات الطاقة الكهرومائية على خفض الإنتاج أو الإغلاق.

اسعار المواد الغذائية		
المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٦٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٥,٠٠٠
رز عنب عراقي	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز هندي	٢٩ كغم	٤٧,٠٠٠
دهن طعام	١٥ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت	١ لتر	٢,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥,٠٠٠
شاي الورقة	١/٤ كغم	١,٥٠٠
شاي نفاحة	١/٤ كغم	١,٥٠٠
شاي عطور	١/٤ كغم	١,٥٠٠
معجون طماطة	١ كغم	٢٥٠٠

اسعار السكاكر (كلونص)		
المادة	الكمية	السعر بالدينار
اسبين	٦,٠٠٠	
ين	٣,٥٠٠	
ميامي	٤,٠٠٠	
غمدان	٣,٧٥٠	
دقوف	١٠,٥٠٠	
دنهل	١٦,٠٠٠	
كلواز	٥,٧٥٠	
جيتانز	٧,٥٠٠	

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي		
العملة	السعر بالدينار	السعر بالدينار
يورو	١٤٦٠	١٦٠٠
دولار اميركي	١١٨٠	٣٤٠
جنيه استرليني	١٨٦٠	٣٦٠
ين ياباني	١٥	٢٣
دينار كويتي	٣٩٠٠	١
تومان ايراني		

اسعار الحوم		
المادة	الكمية	السعر
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم	١ كغم	١٥,٠٠٠
سمك	١ كغم	٧,٥٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٣,٠٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٤,٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٢٥٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠



جدول بأسعار الفواكه والخضراوات		
المادة	السعر بالدينار	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٥٠٠	١٠٠٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	١٠٠٠
ليمون عراقي	٥٠٠٠	١٢٥٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	١٠٠٠
رمان	١٠٠٠	٧٥٠
لانكي	١٢٥٠	٧٥٠
نفاخ	١٥٠٠	٧٥٠
موز	١٥٠٠	٣٠٠٠
نارنج	١٢٥٠	

اسعار المواد الانشائية		
نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٦٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٧٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٥٥,٠٠٠
الرمل	٣م ١٥	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	٣م ١٥	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٧٠٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠